الجدل بشأن المستوطنات

كان الفلسطينيون مستائين من تواصل بناء السياج الأمني الذي يعزل أحياء فلسطينية في القدس، وكذلك من الخطط الإسرائيلية المعلنة لبناء عدة آلاف من الوحدات السكنية الجديدة في المنطقة (E1) قرب مستوطنة معالي أدوميم شرقي القدس. إن مستوطنة معالي أدوميم تقع ضمن أراضي إسرائيل بموجب اتفاقية جنيف، لكن خريطة الطريق تمنع البناء في المستوطنات. وفي رسالة بعثها إلى آريل شارون رداً على إعلان شارون رسمياً عن خطة فك الارتباط، قال الرئيس بوش إن على حدود الاستيطان النهائية أن تأخذ في حسبانها التغيرات الناجمة عن ارتفاع كثافة السكان الإسرائيليين في المناطق المحتلة. لعل الإعلان الإسرائيلي كان مصمماً من أجل اختبار هذا التصريح ومن أجل تعزيز شعبية شارون الواسعة في أوساط مؤيدي اليمين الإسرائيلي. في البداية، شجب كل من وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس والسفير دان كورتزر التصريح الإسرائيلي. وقد أثار رد فعلهما سخط منتقدي شارون اليمينيين وسخط رئيس الوزراء السابق إيهود باراك الذي زعم أن هذا دليل على عدم قيمة الوعود الأمريكية. غير كورتزر ورايس أقوالهما وأنكرا وجود خلاف في الرأي مع الإسرائيليين فيما يخص خطط الاستيطان.

الحركة من غير اتجاه

خلال شهري نيسان وأيار زار الرئيس الأمريكي كل من آريل شارون ومحمود عباس. كانت هذه الزيارة كبيرة الأهمية من الناحية الرمزية لأنها دليل على أن الولايات المتحدة أنهت عزلة السلطة الفلسطينية التي بدأت عندما فشل عرفات في اتخاذ أي إجراء ضد المقاومة. وعد الرئيس بوش الفلسطينيين بمساعدات مباشرة بقيمة ٥٠ مليون دولار إضافة إلى مبالغ أكبر مخصصة لتقديم المساعدة من خلال المنظمات غير الحكومية. وصرح بوش أن خطوط هدنة ١٩٤٩ هي أساس أي اتفاق. أثارت هذه النقطة الأخيرة جدلاً في إسرائيل لسبب ما، ومن ثم اتضح أنها متفقة مع صياغة الرسالة التي سلمها بوش إلى شارون في نيسان ٢٠٠٤. وبرغم ذلك الصخب كله، لم ينتج عن اجتماع بوش مع شارون أو مع عباس أي تغير واضح في عدم استعداد إسرائيل لتقديم تنازلات للفلسطينيين أو في عدم استعداد الفلسطينيين لاتخاذ خطوات حاسمة لإنهاء االعنف من خلال اعتبار فصائل المقاومة خارجة على القانون وتجريدهم من أسلحتهم ومكافحة هجماتهم مكافحة فعالة واعتقال المطلوبين وجمع

الأسلحة غير الشرعية. أطلق الإسرائيليون سراح نحو ٤٠٠ سجين فلسطيني كبادرة حسن نية تجاه عباس. وكان من بين هؤلاء، للمرة الأولى، سجناء "تلطخت أيديهم بالدم" ممن شاركوا في هجمات سقط فيها قتلى أو جرحى. لكن الفلسطينيين قللوا من شأن هذه البادرة واعتبروها عديمة المعنى لأن معظم هؤلاء السجناء شارفوا على إنهاء أحكامهم ولأن عدداً ضخماً من السجناء ما يزال في سجون إسرائيل. وأشار الفلسطينيون إلى أن إسرائيل لم تطلق سراح أي سجين معتقل منذ ما قبل عام ١٩٩٤؛ وبالتالي فإن السجناء المطلق سراحهم لا يحققون الشروط المتفق عليها في شرم الشيخ. . استمرت الهجمات الفلسطينية، وخاصةً باستخدام الصواريخ وقذائف الهاون التي تستهدف مستوطنات غزة وبلدات منطقة النقب. سافر الرئيس عباس إلى غزة وحصل على التزام غير متحمس من قبل الفصائل المتطرفة باحترام التهدئة طالما احترمتها إسرائيل؛ لكن هذا لم يحل دون تواصل الهجمات الفلسطينية والانتقامات الإسرائيلية واعتقال المطلوبين. ألقت إسرائيل القبض على استشهادي فلسطيني يبلغ ١٥ عاماً عند حاجز تفتيش في الضفة الغربية، ثم ألقت القبض في وقت لاحق على شابة كانت في طريقها إلى تنفيذ هجمة انتحارية ضد مستشفى إسرائيلي. وكانت كتائب شهداء الأقصى التابعة لفتح هي من أرسلها. تقول الإحصائيات الفلسطينية إن إسرائيل قتلت ٤٠ فلسطينياً في تلك الفترة وجرحت ٤١١ واعتقلت نحو ١٠٠٠ مدني كان سبب اعتقال معظمهم هو تجاوز مدة تصريح الإقامة في إسرائيل. كان أكثر القتلى من الرجال المطلوبين أو ممن في سبيلهم إلى شن هجمات استشهادية. وفي أواخر حزيران وصلت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس فاجتمعت مع الجانبين وأعلنت أنهما وافقا على تدمير المنازل في مستوطنات غزة بعد انسحاب إسرائيل.

وفي ٢١ حزيران ٢٠٠٥ اجتمع شارون وعباس في قمة طال انتظارها. لكن هذه القمة لم تسفر عن أي نتيجة ظاهرة إلا تصريح آرييل شارون بأنه حصل على موافقة الفلسطينيين على تنسيق عملية الانسحاب من غزة. لن تقدم إسرائيل أي تنازلات فيما يخص الأمن إلا إذا تحرك الفلسطينيون ضد من تسميهم الإرهابيين، ولن يتخذ الفلسطينيون أي إجراء حاسم ضدهم. لم يصدر أي إعلان عن القمة. وأعلنت القيادة الفلسطينية عن عدم رضا عميق. قال الفلسطينيون إن عدداً كبيراً من المطلوبين أعلنوا استعدادهم للانضمام إلى الشرطة الفلسطينية في حين قال الإسرائيليون إنهم أقنعوا وكالة المساعدات الأمريكية (US AID) بتقديم ٥٠٠ مليون دولار إلى المستشفيات الفلسطينية على شكل معدات طبية. أما من ناحيتها، فقد أنهت الولايات المتحدة الحظر الذي فُرض منذ ١٨ شهراً على الزيارات الدبلوماسية إلى غزة عندما قتل موظفو إغاثة في هجومٍ، وعند ذلك استؤنفت

زيارات الدبلوماسيين الأمريكيين إلى غزة . ومع عودة العنف بعد القمة، شنت إسرائيل غارات جوية ضد منصات إطلاق الصواريخ في غزة فقتلت كثيراً من حركة الجهاد الإسلامي وأعلنت أنها سوف تستأنف سياسة استهداف قادة هذه الجماعة بالقتل .

وفي فلسطين تواصلت المظاهرات (بل حتى الهجمات المسلحة) ضد القيادة الفلسطينية . وواصلت شعبية حماس ارتفاعها (وهي الآن تعتزم خوض الانتخابات التشريعية)، ولعلها ازدادت بفعل اجتماعات، فعلية أو من صنع الشائعات، جرت بين مسؤولين في الاتحاد الأوروبي وبين ممثلين من حماس، وبفعل وجود دعوات متكررة في الولايات المتحدة من أجل الاعتراف بحماس . دعا رئيس الوزراء البريطاني والرئيس عباس حماس إلى وقف العنف والانضمام إلى العملية السلمية، لكن حماس رفضت في البداية مع قبولها بهدنة قصيرة المدى . أعلن الرئيس عباس عن تأجيل الانتخابات التشريعية عدة أشهر من أجل تعديل قانون الانتخابات . وفي أوائل شهر أيلول وجه عباس الدعوة إلى حماس والجهاد الإسلامي للانضمام إلى حكومة وحدة وطنية .

يعزى الاستعصاء الذي شهدته هذه الفترة إلى عوامل كثيرة . لم يكن أي جانب يملك القوة السياسية الكافية لتقديم تنازلات فيما يخص قضايا الحل النهائي . لا معنى لتلك المفاوضات مع إصرار شارون على عدم إمكانية تقسيم القدس ومع إصرار عباس على أن تكون القدس عاصمة للفلسطينيين وعلى عدم تقديم أي "تنازل" فيما يخص عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى إسرائيل . كان على عباس تحقيق الفوز لحركة فتح في الانتخابات التشريعية وما كان قادراً على فعل أي شيء يمكن أن يستعدي المتعاطفين مع المتطرفين . ومن ناحيةٍ أخرى كان شارون قد بذل كل ما لديه من أجل عملية فك الارتباط في غزة فما عاد قادراً على توفير أي دعم سياسي لتنازلات أخرى . فإن حدث عنف فلسطيني بعد تقديم أي تنازل، فقد يستخدم ذريعة إيقاف تنفيذ فك الارتباط . ومع تواصل الهجمات الفلسطينية على المستوطنات وتواصل تحريض اليمين الإسرائيلي ضد خطة فك الارتباط، تراجع تأييد الإسرائيليين للانسحاب من أكثر من ٦٥% إلى نحو ٥٠% . لكن رئيس الأركان الإسرائيلي الجديد دان حالوتس أشار إلى أن الأحداث العسكرية العارضة لن توقف فك الارتباط . يمكن وقف فك الارتباط من خلال قرار سياسي فقط . وقد هددت إسرائيل أيضاً بأنها ستتخذ، عند الضرورة، إجراءات حاسمة لضمان عدم تعرض المستوطنين والجنود للهجمات خلال عملية الإخلاء .